

السلطات السعودية تحول سجونها إلى مقبرة للصحفيين



قالت منظمة سند لحقوق الإنسان إن السلطات السعودية تحول السجون إلى مقبرة للصحفيين ضمن حملتها لتكريس القمع وحظر الحريات في المملكة.

وذكرت المنظمة أن السجون السعودية تحولت إلى مقبرة للصحفيين والكتاب والإعلاميين والمعبرين عن الرأي، في طاهرة تعكس مدى بشاعة القمع الذي تمارسه السلطات ضد الحريات والحقوق.

ومنذ تولي محمد بن سلمان منصب ولي العهد قبل أكثر من 4 أعوام، حولت السلطات سجونها مكاناً لزج أبناء البلد من الصحفيين والمعبرين عن الرأي، لتصبح حرية الصحافة والرأي مسلوبة في البلاد.

ومن بين أبرز الصحفيين والإعلاميين والمعبرين عن الرأي الذين عانوا أو لا زالوا يعانون الاعتقال التعسفي، تركي الجاسر وسامي الثبيتي وخالد العلجمي وحمزة السالم ومروان المربيسي وأسامي سهلي، وغيرهم الكثير.

وبعد اعتقال الصحفيين وإخفاءهم أو التضييق عليهم، انتهك مريحا لحرية الصحافة والتعبير، والتي تشرعها القوانين المحلية والدولية، وهو ما جعل السلطات السعودية مدانة بسلسلة من الانتهاكات في إطار هذا الملف.

وتواصل السلطات السعودية في نهجها التعسفي وانتهاك البنود والاتفاقات العالمية الدولية، من خلال مضايقة أبناء البلد والمعبرين عن آرائهم والمفكرين والناشطين والمعارضين.

ومن البنود العالمية المخترقة من قبل السلطات في المملكة، المادة 20 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أنه "لكل شخص حق في حرّية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات الإسلامية، كما لا يجوز إرغام أحد على الانتماء إلى جماعة ما".

ورغم هذه البنود المcriحة، إلا أن السلطات السعودية تورطت في سلب الحريات ومنع تأسيس الجمعيات ومطاردة أعضاءها وقمعهم، وكما حصل لأعضاء جمعية حسم التي لا يزال معظم أعضاءها في عداد المعتقلين والمخفيين.

وتستمر السلطات السعودية في تجاهل سياستها التعسفية التي تنتهي كثير من البنود القانونية المحلية والدولية، وهو ما شوّه صورة المملكة أمام العالم، وسلب الحريات والحقوق من أبناء البلد.

في هذه الأثناء تستمر السلطات السعودية في حبس الشاب "موسى الغنامي" منذ أن اعتقلته ضمن حملة اعتقالات سبتمبر 2017م، التي طالت نخبة من المفكرين والداعية والناشطين.

وتعرض الغنامي للاعتقال التعسفي على خلفية تهم كيدية، منها التخابر مع جهات خارجية، وتهمة الإخلال بأمن الدولة، وهي التهم الفضفاضة التي تستخدمها السلطة أداة للتحايل على القانون وقمع أبناء البلد.

وواجه الشاب موسى أوضاعاً قاسية، منها صعوبة التواصل مع العائلة والحرمان من توكيل محامي، والإهمال العلاجي، والتغيب، حتى أنه لم يظهر للعلن سوى مرة واحدة عند محاكمته بمحكمة الرياض.

وفي هذا السياق، طالبت منظمة سند الحقوقية، السلطة بالإفراج عن موسى الغنامي ومعرفة مصيره ومصير معتقل الرأي جميعاً.

